بالمعني المذكور بل نقول يحتاج الي موجد مستقل
بالمعني الاعم من ذلك وهو ما لا يستند امتناع
عدم شي من الحادثه هذا المعني الا اليه او الي
ما صدر عنه او الي ما هو جزيه وحينيذ نقول
لانم ان العلة المستقلة التي بها يمتنع عدم
المعلول خارج عنه قوله والا لكانت نفسه
او داخلا فيه قلنا نختار الثاني ونمنع كونه واجبا
لذاته وانما يلزم لو لم يحتج هو الي علة بها
يمتنع عدمه وكونه سببا لامتناع عدم المعلول
لا ينافي ان يكون له ايضا سبب به يمتنع عدمه
بالمعني المذكور ~~وهو لا يستند اليه~~ ولو تم
ذلك لكفي في اثبات المطلوب ما في المقدمات
فيقال لا بد من علة يجب بها وجوده او يمتنع
عدمه لكن هذا في الغرض المذكور محال
اذ الا يجب وجوده ويمتنع عدمه على
هذا

هذا الغرض ثم العجب ممن ياخذ ههنا المقدمة
القايلة بان ما يمتنع عدمه بالنظر الي ذاته
واجب الوجود ضرورة مع تجويزه كون العلة
التامة المستقلة في الممكنات نفس المعلول
والملخص ان علته التي بها يمتنع عدمه هو مجموع
السلاسل الداخل فيه كما مر في الطريق الاول

الطريق الثالث لو لم يوجد واجب
لذاته لم يوجد واجب لغيره فلا يكون موجود
اصلا اما الاول فلانه لو لم يوجد الواجب
لذاته لانحصر الموجودات في الممكنات ولا شك
ان ارتفاعها باسرها ليس ممتنعا بالذات لانها
باسرها ممكنة ولا بالغير لما سبق من ان الغير
الذي به يمتنع رفع الجميع بالكلية لا بد ان يكون
موجودا خارجا عنها ولا خارج الا وهو واجب لذاته والمفروض عدمه
واما الثاني فهو انه اذا لم يوجد واجب لذاته ولا لغيره

تقرير الطريق الثالث هذا الطريق مذكور في المواقف
من غير استناده الا لنفسه ولا الي غيره وحكم فيه بالفرق
بينه وبين الطريق لكن الحوالة علي ما سبق مشعر بانه هذا
لصاحب المواقف ح ١٢٠

[illegible]